دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيمياوية في العراق للمدة (1995-2007)

أ. م. د. محمد علي جاسم **الباحث عامر شبل زيا بولص**
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد
قسم الاقتصاد

المستخلص

تعدّ الصناعات الكيمياوية ذات اهمية كبيرة بالنسبة لاقتصاد اي بلد،من خلال ما تتحمله هذه الصناعات من جزء هام من التغيرات الواردة في الناتج الصناعي التحويلي، وفضلاً عن ان لهذه الصناعات تداخلات وتشابكات قطاعية واسعة مع بقية قطاعات الصناعة التحويلية، ومع قطاع الزراعة والخدمات، من خلال ما تقدمة هذه الصناعات من منتجات تدخل كمستلزمات انتاج مثل الاسمدة الكيمياوية إذ تستخدم في انتاج المحاصيل الزراعية، اضافة للمجالات المتنوعة لاستخدام الفوسفور في الصناعات الغذائية ، لدرجه أنه يصعب إيجاد مادة غذائية لا يدخل في تحضيرها هذا العنصر المهم، حيث يدخل في صناعة الخبز والبسكويت والأجبان بأنواعها وكوسيط في صناعتي الملح والسكر، كما ان بعض المركبات والمواد المنتجة من قبل القطاع الكيمياوي تستخدم في الصناعات الجلدية ودباغة الجلود، وصناعة المنسوجات...الخ.

الكلمات المفتاحية/ الصناعات الكيمياوية- القطاع الصناعي- المؤشرات الاقتصادية (الاسعار الجارية، الاسعار الثابتة)- الاسهام النسبي

An analytical study of the reality of chemical industries in Iraq for the period (1995-2007)

Abstract:

Is the chemical industries of great importance for the economy of any country, through what is borne by these industries is an important part of the changes contained in the industrial output of transfer and, moreover, that these industries are overlaps and intricacies of sector-wide with the rest of the manufacturing sectors, with agriculture and services , through the offering of these industries produce Production requirements intervention such as chemical fertilizer used in the production of agricultural crops, in addition to the various areas for the use of phosphorus in the food industry, to the extent that it is difficult to find material Food preparation is not included in this important element, where it enters in the manufacture of bread, biscuits, cheese and salt industries as a mediator in and sugar, as some vehicles and materials produced by the chemical sector are used in leather industries and tanning leather, and textiles, ... etc

Key words/ chemical industries – the industrial sector- The economic indicators (currentprices, fixed prices) relative contribution

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد 18
العدد 69
الصفحات 189- 204

البحث مستل من رسالة ماجستير

دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيمياوية في العراق للمدة (1995-2007)

المقدمة

شهد القطاع الصناعي العراقي خلال العقود الثلاث الأخيرة احداث كثيرة اثرت في نشاطه الانتاجي، إذ مر بظروف الحروب الطويلة والتي ادت الى التوجة الحكومي لدعم قطاع التصنيع الحربي على حساب هذا القطاع، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي دام مدة (13 سنة) والذي اثر بشكل كبير من خلال عدم قدرة هذا القطاع على استقدام احدث الانجازات العلمية والتكنولوجية الحديثة، مضافاً الى ذلك سوء الإدارة والتنظيم، ناهيك عن الاضطرابات السياسية والامنية بعد احداث عام (2003) وما تلاه من احتلال امريكي، مما ادى الى تأخر حركة التنمية الصناعية في العراق، مسبباً انخفاض الطاقة الانتاجية للقطاع الصناعي،وكل هذا اثر على الطاقات الانتاجية، وعلى الانتاجية، والقدرة التنافسية للقطاع. ولاهمية القطاع الصناعي الكيمياوي بوصفه احد القطاعات المهمة والاساسية لاي اقتصاد،نظراً لتشعب وتنوع علاقاتة الاقتصادية المتبادلة مع القطاع الصناعي التحويلي، ومع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى، فضلا عن قدرة هذا القطاع على التأثير في تركيب العمالة الموجودة في الاقتصاد،لذا فمن الضروري اجراء بحث يحلل واقع هذا القطاع في الاقتصاد العراقي،ومعرفة المعوقات والمشكلات التي تعيق نموه وقدرته على التطور، والعمل على وضع السبل لتمكينه من مواجهة التحديات،والذي يتم من خلال تطوير واقع هذا القطاع ضمن رؤية تنموية واضحة، تهدف لانشاء قاعدة صناعية قوية تجابه تحديات الاسواق الدولية والاقليمية، فكان لابد من وجود مقترحات تعمل على تحقيق ذلك،ولتسمح لهذا القطاع بمواجهة المرحلة القادمة ضمن مبدأ آلية السوق وتماشياً مع السياسة الجديدة التي ينتهجها الاقتصاد العراقي الجديد.

اهمية البحث

يعد القطاع الصناعي الكيمياوي احد القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص، ونتيجة للمشكلات والمعوقات التي عانى منها هذا القطاع والتي تزايدت بعد عام (2003)، بسبب ما مر به الاقتصاد العراقي من ظروف واوضاع غير مستقرة، وهذا مما أنعكس على قدرة القطاع على النمو والتطور وبما يخدم المجتمع. وكل هذا ادى الى ضرورة وجود دراسة تعمل على وضع عدد من الاجراءات لتطوير واقع هذا القطاع ومكوناته من الوحدات الصناعية، وبما يؤدي الى ان يأخذ القطاع المكانة التي يستحقانها.

مشكلة البحث

يعاني قطاع الصناعات الكيمياوية في العراق من واقع متردي، نتيجة غياب ستراتيجية واضحة تعمل على توجية وتنظيم موارده الاقتصادية ناحية مجالات استخدامها المثلى، ويرجع ذلك الى عدم قيام الدراسات والاستثمارات فيه على مبدأ التخطيط السليم،وكل هذا اسهم في تلكؤ نمو هذا القطاع، فضلاً عن ضعف تأثيره في الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث

اتسام واقع قطاع الصناعات الكيمياوية في العراق بالتراجع في الاداء الاقتصادي لاسيما بعد احداث عام (2003)، فضلاً عن انخفاض قدرة هذا القطاع على تلبية الحاجات المحلية من المنتجات الصناعية الكيمياوية.

دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيمياوية في العراق
للمدة (1995-2007)

هدف البحث
دراسة واقع قطاع الصناعات الكيمياوية في العراق،من خلال أهم مؤشراتهما الاقتصادية والاسهام النسبي له في قطاع الصناعات التحويلية، والعمل على تحديد المشكلات والاسباب المؤدية لهذا الواقع، ومن ثم اقتراح جملة من الخطوات والاجراءات التي تهدف الى النهوض بهذا الواقع،وبما يؤدي الى الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة في الاقتصاد،من خلال الاستخدام العقلاني لتلك الموارد.

حدود البحث
تم تحديد الحدود المكانية بقطاع الصناعات الكيمياوية في العراق، نظراً للاهمية النسبية التي لدى القطاع ضمن القطاع الصناعي التحويلي.
اما بالنسبة للحدود الزمنية فقد عمل الباحث على اختيار المدة الزمنية (1995-2007)، وذلك بهدف تحليل واقع واهمية القطاع قبل احداث عام (2003) وبعدها، نظراً للتغير الكبير الذي حدث بعد ذلك العام.

منهجية البحث
بسبب طبيعة مشكلة البحث وفرضيته وهدفه، تطلب الامر المزج مابين منهجية الاستنباط، ومنهجية الاستقراء، من خلال الاعتماد على المعلومات والبيانات والاحصائيات المتوفرة عن البحث، ومن ثم تحليلها من اجل التعرف على المشكلة وتشخيص مسبباتها ومن ثم العمل على وضع الحل المناسب.

مصادر البحث
1- الكتب العربية والأجنبية والدوريات والبحوث والمواقع الالكترونية.
2- البيانات والاحصاءات السنوية لوزارة التخطيط، ووزارة الصناعة والمعادن.

اولاً: نبذة مختصرة عن الصناعات الكيمياوية
تتمثل الصناعات الكيمياوية بصناعات عدة منها صناعة الادوية والعقاقير، والاسمدة، ومواد البلاستيك الخام، والالياف والخيوط الصناعية، وصناعة الاصباغ، والصابون والمنظفات، ومواد التجميل والعطور، والحبر، واستخلاص الكبريت، ومنتجات المطاط، وصناعة الاطارات، والبطاريات، والانابيب المطاطية، فضلاً عن المنتجات الكيمياوية من النفط والفحم الحجري وصناعة الاسفلت.[1]
وقد تم تعريف الصناعات الكيمياوية على وفق التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية (ISIC)،بانها الصناعة التي يسيطر على عملياتها الطبيعة الكيمياوية.[2]
ويشار الى ان الصناعات الكيمياوية في العراق قد تخلفت كثيراً عن بقية دول العالم الاخذة بالنمو،بسبب ما واجهه العراق خلال العقود الثلاثة الاخيرة، من ظروف الحرب مع ايران، وحرب الخليج الاولى التي دمرت وبشكل كبير البنى التحتية،فضلاً عن التاثيرات الكبيرة للحصار الاقتصادي الذي فرضه المجتمع الدولي،وما واجه العراق في عام (2003) من تغيير سياسي عنيف من خلال قوة خارجية، وما تبعه من احتلال امريكي دام حتى عام (2011)، وكل هذا اثر على الوضع الصناعي بشكل عام، وعلى قطاع الصناعات الكيمياوية بشكل خاص. ولابد من الاشارة الى ان الحكومة العراقية قد حاولت من قبل تطوير القطاع الصناعي من خلال اعداد سلسلة من الخطط الاقتصادية، فاصدرت التشريعات والقوانين الخاصة بهذا القطاع، ولكن اغلب هذه الخطط لسبب أو لاخر قد تعثر تنفيذها، وكما انه لم تلقى الصناعة الكيمياوية الاهتمام الكافي، لذا كان تطورها بطيئاً على الرغم من ان العراق يملك الكثير من الامكانيات التي توفر المناخ الملائم للاستثمار بتلك الصناعة،كتوفر المواد الاولية وبكميات اقتصادية مناسبة، فضلاً عن وجود الايدي العاملة المحلية، وتوفر الاموال اللازمة للاستثمار في تلك الصناعات،لكن العراق ظل مستورداً للكثير من منتجات الصناعة الكيمياوية،ويعود ذلك بسبب ضعف البنية التحتية والاعتماد على الواردات النفطية في تمشية امور الدولة وعدم توافر البيئة القانونية وبتشريعات جديدة تواكب التطورات السياسية والاقتصادية الحاصلة في البلد وبما يسهم في تطوير تلك الصناعات.

دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيمياوية في العراق
للمدة (1995-2007)

وفي الوقت الحاضر يبلغ عدد الشركات العامة العاملة بالقطاع الكيمياوي في العراق (21) شركة عامة[3]، واغلبها تعاني الانخفاض في كميات الانتاج بسبب ماتعاني من مشاكل وبالتالي حدوث خسائر،وهذا يعود لجملة من الاسباب الداخلية والخارجية، اما بالنسبة للمشاريع الصناعية المسجلة وكاملة التاسيس بالقطاع الصناعي الكيمياوي الخاص فقد بلغت (2251 مشروعاً) وذلك لغاية (20011/4/1)، واغلب هذه المشاريع صغيرة ومتوسطة (فالحجم التقريبي للعمال في كل مشروع مابين 10-20عامل)، وحصة محافظة بغداد هي الاكبر فبلغت (1535مشروعاً)،اما المشاريع قيد التاسيس وللتاريخ نفسه فقد بلغت (1226 مشروعاً)، وحصة محافظة بغداد كانت ايضاً الاكبر وبلغت (418 مشروعاً)، وبالنسبة للاجازات الممنوحة لمشاريع القطاع الكيمياوي المختلط وللتاريخ نفسه فقد بلغت (12) اجازة من مجموع (44) اجازة[4]، ان هذا كله يشير الى ضعف القطاعين الخاص والمختلط في مجال انتاج المنتجات الكيمياوية، وفي تلبية الطلب المحلي من هذه المنتجات، واستقطاب القوى العاملة.

اما على الصعيد الدولي فقد تمكنت الصناعات الكيمياوية فيها من ان تتطور من ناحية النوعية والكمية، حيث تنتج (الصين، امريكا، اليابان، المانيا، بريطانيا، الهند، فرنسا، كوريا الجنوبيه، ايطاليا، ايرلندا، البرازيل، كندا، المكسيك) حوالي (80.6%) من منتجات الصناعات الكيمياوية على مستوى العالم،وذلك عام (2008)، وجاءت الصين في المرتبة الاولى كاكبر منتج للصناعات الكيمياوية والتي شكلت منتجاتها مانسبته (21.1 %) من المنتجات الصناعية العالمية.اما الولايات المتحدة الامريكية فقد جاءت في المرتبة الثانية وبنسبة (18%) بالنسبة الى المنتجات الصناعية العالمية وللعام نفسه.[5] يضاف الى انه يعمل في مجال الانتاج الصناعي الكيمياوي الاوربي اكثر من (1.5) مليون عامل،ذلك في عام (2007)،فضلاً عن وجود (12) شركة من اصل (30) شركة عملاقة مختصة في هذه الصناعات وموجودة في اوربا حالياً، وتنتج هذه الشركات (10%) من منتجات الصناعات الكيمياوية على مستوى العالم. كما ان مبيعات الصناعة الكيمياوية للدول الاوربية (فرنسا، ايطاليا، بريطانيا) قد بلغت وللعام نفسه (14.5 %،11.09%،10.3%) على التوالي،وذلك من اجمالي مبيعات الاتحاد الاوربي[6]،وصنفت فرنسا بالمرتبة الثانية بعد المانيا على مستوى اوربا،حيث بلغت مبيعات فرنسا عام (2008) حوالي (85.8) بليون يورو، كما ان القوه العاملة بالصناعات الكيمياوية الفرنسية بلغت حوالي (182140) عامل مكونة مانسبته (16%) من القوة العاملة الاوربية.[7] يتبين مما سبق مدى اهمية الصناعة الكيمياوية بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة، من خلال ما تسهم به تلك الصناعات في الناتج المحلي لتلك الدول، وفي مجال استخدام القوى العاملة المحلية، والذي انعكس على النمو الاقتصادي فيها.

ثانياً: واقع قطاع الصناعات الكيمياوية في العراق

من خلال بيانات واحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط تم الوقوف على واقع الصناعات الكيمياوية، وذلك من خلال أهم المؤشرات الاقتصادية (بالاسعار الجارية والثابتة) للمدة (1995 -2007)[8]، والتي سيتم بالشكل الأتي:

1- بالاسعار الجارية: يتبين من الجدول (1)، والشكل (1)، أن متوسط عدد المشتغلين للمدة (1995-2007) قد بلغ (31587.23 منتسباً)، ومتوسط نسبة التغير السنوي (5.73%)، وسجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (1995-2002) معدلاً اقل من المدة (2003-2007)، إذ كان في المدة الاولى (4.6%)، اما في المدة الثانية فبلغ (6.9%)، ويعود سبب ذلك الى زيادة رواتب المشتغلين في القطاع العام مقارنة بالرواتب والامتيازات الممنوحة للمشتغلين بالقطاع الخاص، إذ ان اغلب مشروعات القطاع العام تعدّ من المشاريع الكبيرة.

بالنسبة لمتوسط قيمة الانتاج في قطاع الصناعات الكيمياوية للمدة (1995-2007) فقد بلغ (286038.82 مليون دينار)، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (41.23%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (1995-2002) معدلاً اعلى من المدة (2003-2007)، إذ كان في المدة الاولى (69.9%)، اما في المدة الثانية فبلغ (66%)، ويعود ذلك بسبب الاوضاع التي شهدها العراق بعد التغيير السياسي الذي حدث عام (2003) والتي انعكست على مستوى انتاج الوحدات الانتاجية المكونة للقطاع الكيمياوي، اضافة الى اسباب اخرى سيتم الاشارة لها في فقرة لاحقة.

اما متوسط مستلزمات الانتاج للمدة (1995-2007) قد بلغ (120773.53 مليون دينار)، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (55.79%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (1995-2002) معدلاً اعلى بكثير من المدة (2003-2007)، إذ كان في المدة الاولى (51.2%)، اما في المدة الثانية فقد بلغ (121.5%)، ويعود ذلك بسبب التضخم الاقتصادي على المستوى العالمي، الذي ينعكس على اسعار مستلزمات الانتاج، إذ تعدّ اغلب مستلزمات الانتاج مستوردة،لذا فان ارتفاع قيمة هذه المستلزمات تتأثر بارتفاع اسعارها في الخارج.

وسجل متوسط القيمة المضافة للمدة (1995-2007) (165265.29 مليون دينار)، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (35.33%) ، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (1995-2002) معدلاً اعلى بكثير من المدة (2003-2007)، إذ كان في المدة الاولى (102.7%)،اما في المدة الثانية فقد بلغ (53%)، وسبب ذلك يعود الى الانخفاض الكبير في المستوى الانتاجي، بسبب التدهور الكبير لواقع الشركات العامة العاملة ضمن قطاع الصناعات الكيمياوية،فضلاً عن اغلاق بعض مشاريع القطاع الخاص بسبب المنافسة الاجنبية لمنتجاتها.

من خلال ما سبق يتضح ان واقع الصناعات الكيمياوية خلال المدة الاولى (1995-2002) كان افضل نسبياً من المدة الثانية (2003-2007)،بسبب ماوجه القطاع من ظروف صعبة بعد التغيير السياسي عام (2003)، فضلاً عن عدد من المشكلات والمعوقات التي سيتم الاشارة لها في وقت لاحق.

جدول (1) متوسط اهم المؤشرات الاقتصادية بقطاع الصناعات الكيمياوية، ومتوسط نسبة التغير السنوي ومعدل النمو السنوي المركب للقطاع للمدة (1995-2007)، وبالاسعار الجارية

شكل (1) تطور المؤشرات الاقتصادية بالاسعار الجارية في قطاع الصناعات الكيمياوية للمدة (1995-2007)

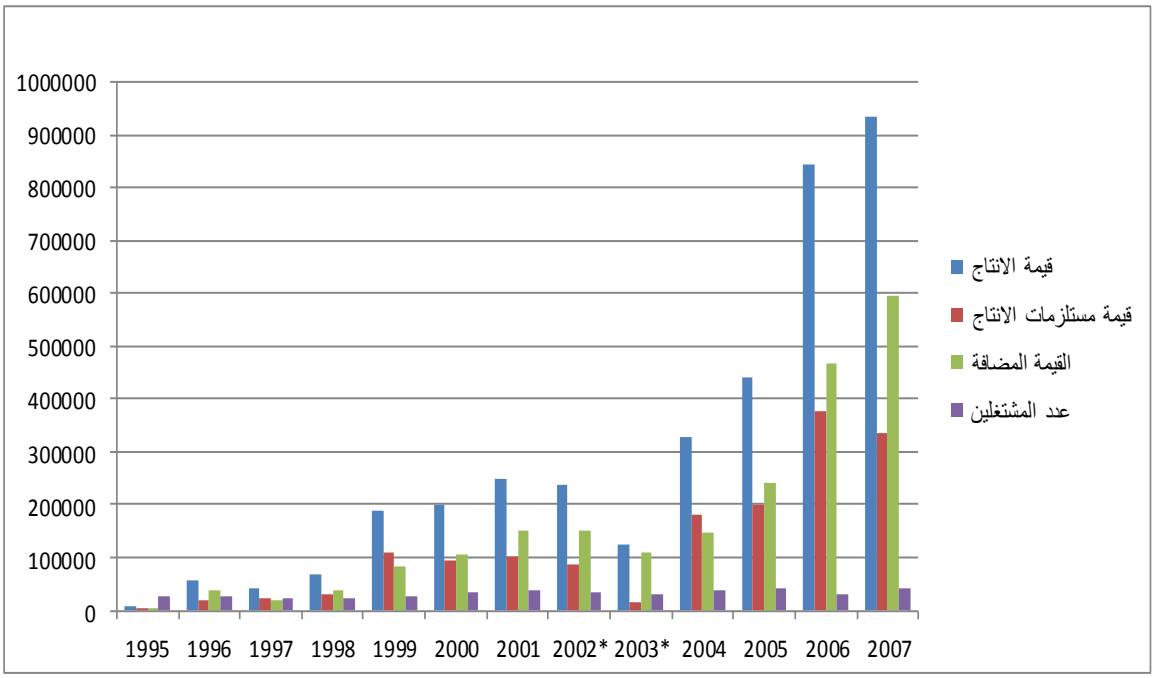

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعات الاحصائية للسنوات (1995-2007).

المؤشرات / المتوسطات	عدد المشتغلين (منتسب)	قيمة الانتاج (مليون دينار)	قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)
متوسط المؤشر	31587.23	286038.82	120773.53	165265.29
متوسط نسبة التغير السنوي (%)	5.73	41.23	55.79	35.33
معدل النمو السنوي المركب (%)				
للمدة (1995-2002)	4.6	69.9	51.2	102.7
للمدة (2003-2007)	6.9	66	121.5	53

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعات الاحصائية للسنوات (1995-2007).

دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيمياوية في العراق

للمدة (1995-2007)

2- بالاسعار الثابتة: ان الارتفاع النسبي في قيم المؤشرات الاقتصادية يعود الى الارتفاع في معدلات التضخم بالاقتصاد العراقي،لذا فان دراسة هذه القيم بالاسعار الجارية غير كافية في اعطاء صورة عن مدى تطور هذه المؤشرات في الصناعات الكيمياوية، نتيجة ارتفاع اسعار منتجات هذه الصناعات خلال مدة الدراسة، فكان لابد من اللجوء الى التحليل بالاسعار الثابتة لمعرفة الواقع الحقيقي لهذه المؤشرات، لذا تم اعداد الجدول (2)، الذي نلاحظ من خلاله ان متوسط قيمة الانتاج بالاسعار الثابتة (488.26 مليون دينار) ،وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (1.96%)، وسجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (1995-2002) مانسبته (4.2%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (2003-2007) مانسبته (19%).

اما متوسط قيمة مستلزمات الانتاج بالاسعار الثابتة للمدة (1995-2007) فقد بلغ (233.55 مليون دينار) ، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (15.13%)،وسجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (1995-2002) مانسبته (19.2%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (2003-2007) مانسبته (91.9%).

وسجل متوسط القيمة المضافة بالاسعار الثابتة للمدة (1995-2007) (254.72 مليون دينار)، وبلغ متوسط نسبة التغير السنوي (5.46%)، وسجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (1995-2002) مانسبته (67.2%)، بينما سجل معدل النمو السنوي المركب للمدة (2003-2007) مانسبته (5.8%).

من خلال ما سبق يتضح ان المؤشرات الاقتصادية بالاسعار الثابتة للمدة (1995-2007) قد سجلت انخفاضاً، ويعود ذلك بسبب عدة عوامل ادت الى انخفاض الكميات المنتجة من قبل هذه الصناعات، وقد تمت الاشارة الى هذه الاسباب سابقاً.

جدول (2) متوسط اهم المؤشرات الاقتصادية بقطاع الصناعات الكيمياوية،ومتوسط نسبة التغير السنوي ومعدل النمو السنوي المركب للقطاع للمدة (1995-2007)،وبالاسعار الثابتة

المؤشرات / المتوسطات	قيمة الانتاج (مليون دينار)	قيمة مستلزمات الانتاج (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)
متوسط المؤشر	488.26	233.55	254.72
متوسط نسبة التغير السنوي (%)	1.96	15.13	5.46
معدل النمو السنوي المركب (%)			
للمدة (1995-2002)	4.2	19.2	67.2
للمدة (2003-2007)	19	91.9	5.8

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعات الاحصائية للسنوات (1995-2007)، وباستخدام الارقام القياسية الصادرة من وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الارقام القياسية، الارقام القياسية لاسعار المدخلات والمخرجات للسنوات (1995-2007).

شكل (2) تطور المؤشرات الاقتصادية بالاسعار الثابتة في قطاع الصناعات الكيمياوية للمدة (1995-2007)

دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيمياوية في العراق

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعات الاحصائية للسنوات (1995-2007)، وبالاعتماد الارقام القياسية الصادرة من وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الارقام القياسية، الارقام القياسية لاسعار المدخلات والمخرجات للسنوات (1995-2007).

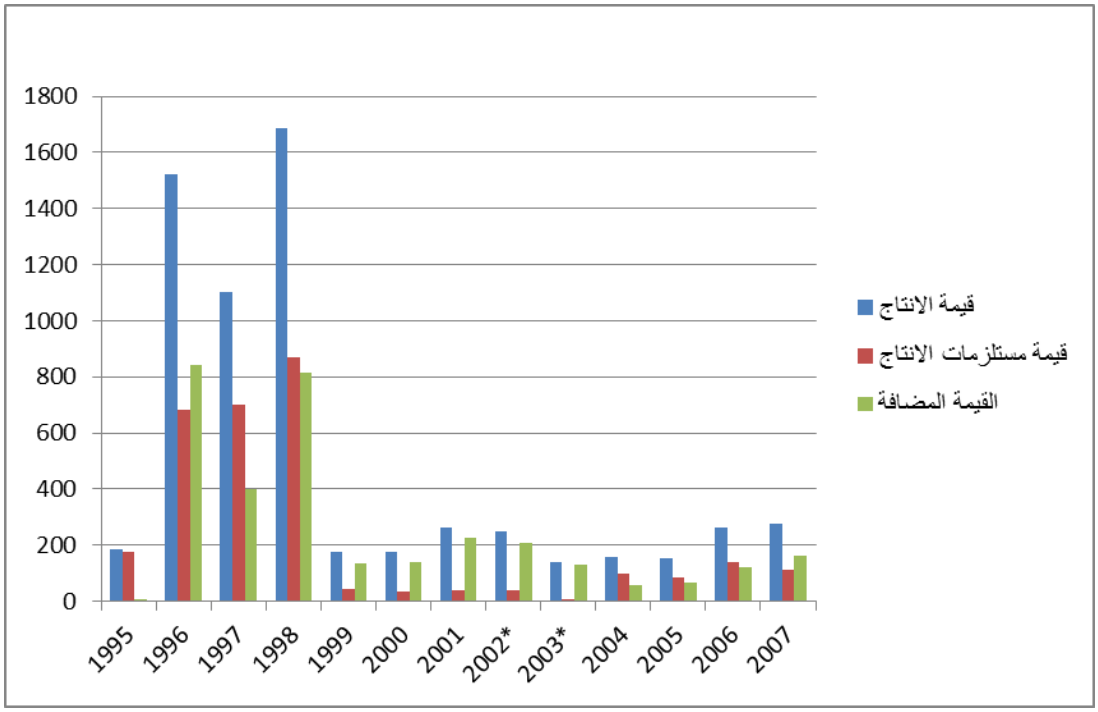

الشكل (1995-2007)

ثالثاً: الاسهام النسبي لقطاع الصناعات الكيمياوية في قطاع الصناعة التحويلية:

ان الصناعات الكيمياوية تعتبر احدى فروع الصناعات التحويلية، وذلك بحسب التصنيف الدولي القياسي (ISIC)، وايضاً بحسب الاحصاء الصناعي لوزارة التخطيط العراقية. وتتميز هذه الصناعات بوصفها ذات اهمية كبيرة ومتزايدة في تطوير قوى الانتاج، وتامين الاستخدامات الكثيرة للاقتصاد القومي، وفي تامين مستلزمات الانتاج للقطاع الصناعي من خامات ومواد ومنتجات جاهزة، فاخذت تستخدم الالياف الصناعية والتراكيب والمواد الكيمياوية المتعددة في الاغراض الصناعية، بذلك فان للصناعات الكيمياوية اهمية كبيرة في عملية تنظيم وتسير العملية الانتاجية بالقطاع الصناعي.

وعليه يجب توضيح الاسهام النسبي لهذه الصناعات في قطاع الصناعة التحويلية وللمدة نفسها محل البحث، لذا تم اعداد جدول (3) الذي يبين نسب الاسهام لقطاع الصناعات الكيمياوية بالقطاع الصناعي التحويلي من خلال قيمة الانتاج، وقيمة مستلزمات الانتاج، والقيمة المضافة، وعدد المشتغلين، وذلك للمدة (1995-2007).

فالملاحظ من هذا الجدول ان نسبة المساهمة لقطاع الصناعات الكيمياوية من خلال قيمة الانتاج، اتسمت بالانخفاض النسبي لنسب المساهمة،فبلغ متوسط نسبة المساهمته خلال مدة البحث ما نسبته (21.8%) ، وكانت اقل نسبة مساهمة على طول مدة البحث في عام (1995) فبلغت (2.3%)، ويعود ذلك للانخفاض في قيمة الانتاج للصناعات الكيمياوية بسبب تأثر الكميات المنتجة بالحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً أنذاك،اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (2007) وبلغت (35.2%)، والملاحظ ايضاً من الجدول ان المدة الاول من البحث (1995-2002) كانت بنسب متذبذبة،فاقل نسبة كانت في عام (1995) والتي تمت الاشارة إليها سابقاً، اما اعلى نسبة فكانت في عام (1999) وبلغت (30.4%).اما بالنسبة للمدة الثانية (2003-2007) فان ادنى نسبة مساهمة كانت في عام (2003) وبلغت (13.8%)، ويعود سبب انخفاض هذه النسبة للظروف التي واجهت العراق انذاك من حرب واضطراب سياسي والذي انعكس على انخفاض قيمة الانتاج بالقطاع الكيمياوي،اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (2007)، وقد تمت الاشارة إليها سابقاً.

اما بالنسبة الى اسهام قطاع الصناعات الكيمياوية من خلال قيمة مستلزمات الانتاج، فانها تراوحت ما بين (2.7%-33.04%) على طول مدة البحث، وبلغ متوسط نسبة المساهمته خلال مدة البحث ما نسبته (16.6%)، وكانت اقل نسبة مساهمة في عام (2003) وبلغت (2.7%)، ويعود ذلك لظروف حرب الخليج الثانية، اما اعلى نسبة مساهمة على طول مدة البحث فكانت في عام (1999) وبلغت (33.04%)، اما ادنى نسبة خلال المدة الاولى فكانت في عام (1995) وبلغت (3.01%) ، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (1999)، وقد تمت الاشارة إليها سابقاً.اما بالنسبة للمدة الثانية فكانت ادنى نسبة في عام (2003) وقد تمت الاشارة إليها سابقاً، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (2006) وبلغت (26.1%). وقد تراوح الاسهام النسبي للقيمة المضافة مابين (1.1%-44.5%) على طول مدة البحث، وقد بلغ متوسط نسبة مساهمته خلال مدة البحث (25.7%)، وكانت اقل نسبة مساهمة في عام (1995) وبلغت (1.1%)، اما اعلى نسبة مساهمة على طول مدة البحث فكانت في عام (2007) وبلغت (44.5%). وبالنسبة للمدة الاولى فقد تراوحت نسبة المساهمة ما بين (1.1%-37%)، فكانت ادنى نسبة في عام (1995)،وقد تمت الاشارة إليها سابقاً،اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (2000)، وبلغت (37%).اما في المدة الثانية فقد تراوحت نسبة المساهمة ما بين (20.8%-44.5%)، فادنى نسبة مساهمة كانت في عام (2004)، وبلغت (20.8%)، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (2007)، وقد تمت الاشارة إليها سابقاً.

دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيمياوية في العراق
للمدة (1995–2007)

اما بالنسبة الى نسبة اسهام القطاع الكيمياوي لعدد المشتغلين ضمن القطاع الصناعي التحويلي فقد تراوحت ما بين (12.04%-23.02%) على طول مدة البحث،وقد بلغ متوسط نسبة المساهمة (15.6%)، اما اقل نسبة مساهمة في عام (2000) وبلغت (12.04 %)،اما اعلى نسبة مساهمة على طول مدة البحث فكانت في عام (2005) وبلغت (23.04%).وقد تراوحت نسبة المساهمة في المدة الاولى ما بين (13%-16.02%)،فكانت ادنى نسبة في عام (1995) وبلغت (13%)،اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (1999) وبلغت (16.02%).

اما في المدة الثانية فتراوح الاسهام ما بين (13.9%-23.02%)، فكانت ادنى نسبة مساهمة كانت في عام (2006) وبلغت (13.9%)، اما اعلى نسبة مساهمة فكانت في عام (2005)، وقد تمت الاشارة إليها سابقاً.

جدول (3) نسب الاسهام لقطاع الصناعات الكيمياوية بالقطاع الصناعي التحويلي من خلال قيمة الانتاج، وقيمة مستلزمات الانتاج،والقيمة المضافة،وعدد المشتغلين،للمدة (1995-2007)

البنود / السنوات	نسبة المساهمة لقيمة الانتاج (%)	نسبة المساهمة لقيمة مستلزمات الانتاج (%)	نسبة المساهمة للقيمة المضافة (%)	نسبة المساهمة لعدد المشتغلين (%)
1995	2.3	3.01	1.1	13
1996	23.3	14.8	34.1	13.7
1997	15.4	13.9	17.5	13.04
1998	18.4	14.5	23.1	13.8
1999	30.4	33.04	27.6	16.02
2000	25.5	18.5	37	12.04
2001	18.3	14.03	23	13.04
2002	18.4	11.6	11.8	15.5
2003	13.8	2.7	29.5	19.1
2004	19.2	18.1	20.8	18.6
2005	24.2	19.7	29.7	23.02
2006	30.2	26.1	34.5	13.9
2007	35.2	25.7	44.5	17.6

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء،المجموعات الاحصائية للسنوات (1995-2007).

دراسة تحليلية لواقع الصناعات الكيمياوية في العراق

للمدة (1995-2007)

رابعاً: معوقات تطور قطاع الصناعات الكيمياوية:

هناك عدد كبير من المعوقات التي تعيق تطور قطاع الصناعة الكيمياوية، والمتآتية من الظروف الخارجية المحيطة بالقطاع،فضلاً عن المعوقات المتآتية من الظروف الموجودة في داخل القطاع نفسه،ومن اهم المعوقات:

1- التغيرات العنيفة للقيادة السياسية والحكومية والتي انعكست على الوضع الامني داخل البلد وهذا ما خلق مناخ غير ملائم للاستثمار في القطاع الصناعي بشكل عام والقطاع الكيمياوي بشكل خاص.فضلاً عن ذلك السياسات الاقتصادية المتبعة والتي فشلت في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي،من خلال عدم تمكنها من توجيه الموارد الاقتصادية ناحية الخطط التنموية المناسبة وعلى وفق معيار كفاءة الاداء للانفاق.[9]

2- اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد النفط في ادارة شؤونه،مما اسهم في تنمية القطاع النفطي بغية تصدير النفط بشكله الخام،ومن دون العمل على توجيهه نحو تحويل هذا النفط الى مشتقاته المتعددة،والتي تسهم في رفع القيمة المضافة للقطاع النفطي،لما للقطاع الكيمياوي من دور كبير في هذا المجال بسبب طبيعة تعامله مع المواد والمركبات الكيمياوية،وبسبب علاقته القوية مع القطاع البتروكيمياوي،اللذين يعدان كالتوأمين السياميين لاينفصلان.

3- اعتمادية اغلب مشاريع القطاع الكيمياوي على مستلزمات الانتاج المستوردة من الخارج،مما يجعل هذا القطاع عرضة للمؤثرات الخارجية وبشكل كبير،فضلاً عن ارتفاع اسعار هذه المستلزمات مما سينعكس على كلف الانتاج،ومن ثم على اسعار المنتجات،فيجعل هذه المنتجات غير قادرة على منافسة المنتجات الاجنبية.

4- النقص الكبير في انتاج الطاقة الكهربائية،واللازمة لتشغيل المكائن والالات،مما ينعكس على الانتاج والانتاجية داخل القطاع،وظهور طاقات انتاجية معطلة فيه.

5- توقف الانتاج في بعض المصانع التابعة للقطاع،كمصنع الصوف الصخري والتابع لشركة ذات الصواري العامة،وذلك خلال سنتي (2007 و2008) بسبب تقادم افران الصهر[10]،فضلاً عن وجود المنتجات الاجنبية المنافسة لمنتوج المصنع والتي ادت الى توقفه ولمدة طويلة.

اضافة لتعرض بعض المصانع التابعة للقطاع الكيمياوي الى اعمال نهب وسلب،بعد التغيير السياسي عام (2003) مما اثر في انتاج تلك المصانع،مع عدم توفير مايلزم لاعادة تأهيل تلك المصانع.

6- معاناة القطاع من مشكلة التقادم التكنولوجي للالات والمكائن،مما يستدعي الى ضرورة اعادة تأهيل القطاع بتكنولوجيات حديثة ومتطورة [11].

7- عدم خضوع المشاريع الصناعية المراد اقامتها لدراسات جدوى جدية،بسبب النقص والضعف في الملاكات المتخصصة في هذه الدراسات،فضلاً عن النقص في المعلومات الاحصائية واللازمة للقيام بهذه الدراسات.

8- مواجهة شركات القطاع الكيمياوي لحالات الإغراق والمنافسة السعرية الشديدة للمنتجات المستوردة، وهذا ما انعكس على حصة هذه الشركات داخل الاسواق المحلية،وانخفاض مستوى الكميات المنتجة من قبل هذه الشركات.

خامساً: مقترحات لتطوير القطاع:

من خلال ما تم عرضه من تحليل لواقع قطاع الصناعات الكيمياوية،فلابد من العمل على تطوير هذا القطاع، وذلك بهدف تحقيق التنوع في الانتاج الصناعي،والعمل من اجل احداث تغييرات باتجاه رفع الانتاج والطاقات الانتاجية للمشاريع الصناعية القائمة ضمن القطاع الكيمياوي، بادخال التكنولوجيات الحديثة والمتطورة، والعمل على جذب رؤوس الاموال من خلال توافر البيئة لتشجيع الاستثمار للمستثمرين المحليين والاجانب، وبما يؤدي الى التحول الى اقتصاد السوق،وتحقيق النمو والتقدم لهذا القطاع،ولتحقيق ماسبق فاننا نقترح:

1- **العمل على وضع الخطط والسياسات بعيدة المدى والتي تستند الى اهداف ورؤية تنموية محددة (حيث ان الخطط والسياسات التي قامت الدولة بوضعها قد اتسمت بعدم الجدية،واضافة لوضعها اهداف ورؤى غير واقعية)،وان هذه السياسات والخطط تتطلب وجود مجموعة من الدراسات والمؤشرات التحليلية اللازمة لاجراء دراسات خاصة بتنمية وتأهيل قطاع الصناعات الكيمياوية.ولابد ايضاً من اعتماد مبدأ المراحل الزمنية لاحتواء مشكلة تنمية وتأهيل هذا القطاع وضمن اطار الخطط والسياسات بعيدة المدى،لذا يستلزم هذا الامر وضع برامج و خطط تفصيلية لاسلوب تأهيل الصناعات.**
2- **وضع سياسات تعمل على معالجة الاختلالات في بنية قطاع الصناعات الكيمياوية، وباتجاه تطوير القطاع من خلال العمل على تشجيع المشاريع التي تزيد من التشابكات والارتباطات القطاعية، فضلاً عن العمل على تطوير المشاريع المكملة والوسيطة للصناعات الكيمياوية،والتأكيد على اقامة المشاريع التي لدى البلد ميزة نسبية ولاسيما تلك التي لها علاقة واضحة مع القطاع النفطي.**
3- **تركيز الانفاق الاستثماري في القطاع الصناعات الكيمياوية على المشاريع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية،وذات الاعتمادية الكبيرة على استخدام الموارد الاولية المحلية،وهذا ما يحقق الوفورات في العملات الاجنبية،والاعتماد على الامكانيات الذاتية المحلية في توفير حاجات البلد من المنتجات الصناعية.**
4- **اتخاذ الاجراءات اللازمة كافة لزيادة الانتاج والانتاجية داخل الوحدات الصناعية،والعمل على تشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة،من خلال استخدام وتوافر التكنولوجيات والاساليب التقنية الحديثة،وبما يؤدي الى تعظيم القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية مع تحسين كفاءتها الإنتاجية.**
5- **التوسع بالاستثمار البشري الذي يتمثل بالتعليم والمعرفة والبحث العلمي،لان هذا النوع من الاستثمار يرفع من مهارات وقدرات العاملين في القطاع الكيمياوي،ويزيد من انتاجيتهم وفعاليتهم في دفع عجلة التطور والنمو داخل القطاع.**
6- **وضع الاجراءات التي تكفل خلق المناخ الملائم لنمو وتطور قطاع الصناعات الكيمياوية،عن طريق وضع التشريعات والقوانين التي تكفل ذلك،فضلاً عن ضرورة توافر البنية التحتية والتي تعدّ ضرورية لتنفيذ أية خطة.**
7- **التوسع في نشاطات البحث والتطوير نتيجة الدور الذي تلعبه هذه النشاطات في مجال رفع كفاءة الوحدات الصناعية، وزيادة قدراتها التنافسية،فمن أهم المنافع التي تتحقق لهذه الوحدات (وخاصة الوحدات العاملة ضمن قطاع الصناعات الكيمياوية)،ما يأتي:** [12]

- **حل مشكلات الإنتاج،وزيادة حجمه،دون زيادة مماثلة في التكاليف.**
- **تحسين نوعية المنتجات،لتصبح أكثر قدرة على التنافس.**
- **تقليص تكاليف الإنتاج،من خلال تحقيق معدلات أفضل من العمل إلى رأس المال.**
- **تغيير أو إحلال تقنيات تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة،أو أرخص سعرا.**
- **تنويع مخرجات الإنتاج.**

8- العمل على تنمية وخلق تكنولوجية محلية لتحل محل التكنولوجيات المستوردة،وذلك من اجل اضعاف التبعية للخارج من هذه الناحية.
9- العمل على تشجيع الصادرات من المنتجات الكيمياوية،من اجل تعزيز القدرة على تطوير الذات من خلال ما توفره الصادرات من السيولة من العملات الاجنبية.
10- القضاء على الفساد الاداري والاقتصادي داخل الوحدات الصناعية العامة للقطاع الكيمياوي.
11- وفيما يخص المشروعات الصناعية العامة فانه بالامكان القيام بتحويل ملكية بعض هذه المشروعات الى ملكية القطاع الخاص،وذلك على وفق الآليات الأتية:[13]
أ- أساليب المشاركة مابين القطاع العام والخاص ضمن قطاع الصناعات الكيمياوية،أو ما هو معروف " بعقد البناء- التشغيل – الإعادة"، الذي إشتهر بإسم الـ BOOT،وهو عقد تعطي الجهة الحكومية بموجبه القطاع الخاص إمتيازًا بإنشاء مرفق محدد وتشغيله ومن ثم إعادته في آجل متفق علية،ويكون القطاع الخاص حينها قد إستعاد التكلفة وحقق أرباحاً.وقد تم إستنباط أشكال تعاقدية مختلفة من هذا النوع،وان هذه العقود يمكن تطبيقها في تأهيل المؤسسات الصناعية العامة.
ب- جعل العاملين مالكين مقابل بقائهم في المصنع أو احالتهم الى التقاعد لمن تجاوز عمره 50 سنة فما فوق، وتكون نسبة المالكين (49%) من الموظفين،وتحويلهم بهذه الحالة من القطاع العام الى القطاع الخاص، وعندها يصبح الموظف مالكاً في المشروع،وبهذا يتحقق القضاء على الفساد المالي والاداري،لان أية خسارة سوف تعود على الموظف (المالك الجديد)،لذلك سوف يكون رقيباً على عملية الانتاج.
ج- بيع نسبة معينة من هذه المعامل والمصانع الى القطاع الخاص بطريقة المزاد او الاسهم للحصول على رأس مال جديد،ومما يؤدي الى مد المعمل او المصنع بالاموال اللازمة من اجل اعادة الانتاج والتطوير من دون الحاجة الى الدولة،وبهذا سوف يتحقق انتاج ذو نوعية وكمية عالية ومنافسة في السوق ومنافسة للمستورد والاجنبي،وسوف نعطي روح جديدة من خلال مشاركة القطاع الخاص،وتحويل القطاع العام الى اقتصاد السوق الحر.
12- توسيع دور القطاع الخاص في النشاط الصناعي للقطاع الكيمياوي،وإعطاؤه دوراً متميزاً لقيادة هذا النشاط،ولاهمية هذا الجانب ولاسيما وإن التوجة الحكومي متجه نحو الخصصة والعمل بآلية السوق،لذا فلابد من الاشارة الى العوامل التي تحدد نمو وتوسع الاستثمار في هذا القطاع، وبشكل موجز نذكر اهمها:[14]
أ- معدل نمو الناتج المحلي: هناك علاقة موجبة بين معدل نمو الناتج والاستثمار الخاص، فزيادة الناتج تسهم في زيادة الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد،ومنها الاستثمار الخاص.
ب- القروض المصرفية: بسبب ضعف الادخارات في العراق فان المشاريع الصناعية الخاصة تحتاج الى التمويل، فيتم الاعتماد عادة في تمويل الجزء الاكبر من استثماراتها على القروض من المصارف،لذا فان وفرة القروض المصرفية من شأنها ان تدعم زيادة الاستثمار في القطاع الخاص العراقي.
ج- سعر الصرف: يتأثر الاستثمار بالتقلبات التي تطرأ على سعر صرف العملة الوطنية.
د- الضرائب المباشرة: والتي تؤثر سلبياً في الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها في الدخول المتاحة للقطاع العائلي،مما يؤدي الى نقص الادخار والحد من الاستثمار.
هـ- الاستقرار السياسي: ويعد من العناصر المهمة في توافر البيئة والمناخ الاستثماري،فهذا العنصر ذو تأثير كبير على الاستثمار في القطاع الخاص.
و- الاستقرار التشريعي : يعد التشريع اداة لترجمة السياسة الاستثمارية للدولة أو للتعبير عن كافة نواحيها الاقتصادية والمالية والادارية وغيرها،وتشريعات الاستثمار اما مباشرة وهي التي تنصب على عملية تنظيم استثمار راس المال،واما غير مباشرة وهي التي تتعلق بقوانين النقد الاجنبي،وقوانين التصدير والاستيراد....الخ.
ي- البنية التحتية المادية والاجتماعية: ولها دور وتأثير كبير على زيادة الاستثمار ولاسيما لدى القطاع الخاص الصناعي،من خلال ما توفره من وفورات لهذا القطاع في مجال النقل والخدمات وتوفر القوى العاملة المؤهلة لادارة استثماراته.

الاستنتاجات:

1- ان الحاجة لعملية التخطيط الصناعي اصبحت حاجة ملحة في الوقت الحاضر،وخاصة وان العراق قد مر بظروف واوضاع غير طبيعية انعكست على القطاع الصناعي التحويلي بشكل عام وعلى القطاع الصناعي الكيمياوي بشكل خاص،لذا لابد من وضع عدد من السياسات والاجراءات التي تطور الوحدات الصناعية العاملة ضمن القطاع،وبشكل يجعلها قادرة على مواجهة التغيرات والتحديات التي قد تواجهها في المستقبل.

2- ان تطور المؤشرات الاقتصادية في قطاع الصناعات الكيمياوية بالاسعار الجارية والتي تم تحليلها سابقاً،لاتعني ان القطاع المذكور يتمتع بكفاءة اداء عالية،بل جاء الارتفاع في مستوى المؤشرات نتيجة التضخم الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي والذي انعكس على اسعار منتجات القطاع المذكور،اي لم يأتي الارتفاع في اداء القطاع نتيجة الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية أو زيادة الكفاءة الانتاجية،والدليل على هذا هو الانخفاض في قيم هذه المؤشرات عند استبعاد اثر التضخم من خلال اخذها بالاسعار الثابتة وهبوط معدل النمو السنوي المركب على طول مدة الدراسة.

3- يعاني القطاع الصناعي الكيمياوي من العديد من المشاكل والصعوبات التي تعرقل عملية نموه وتقدمه،ومن اهمها عدم وجود خطط جدية تعمل على وضع الاستراتيجيات للنهوض بواقع هذا القطاع، واضافة الى ان القطاع يعاني من وجود مشكلة التقادم التكنولوجي لخطوطه الانتاجية،ومن مشكلة النقص في انتاج الطاقة الكهربائية والتي تؤثر سلباً على اداءه،كما ان القطاع الكيمياوي العام يتأثر وبشكل كبير بالقرارات الوزارية القادمة من وزارة الصناعة والمعادن وما لهذا من تأثير على العملية الانتاجية،فضلاً عن تأثر القطاعين العام والخاص بالظروف العامة المحيطة بهما ولاسيما بعد احداث عام (2003).

4- ان قطاع الصناعات الكيمياوية بحاجة لايجاد سياسات واجراءات تعمل على النهوض بمستواه الانتاجي،وبما يجعله اكثر قدرة على المنافسة مع السلع الاجنبية،وخاصة وان الاقتصاد العراقي يشهد استيراد للسلع بدون وجود اي رادع يعمل على حماية المنتجات الصناعية الوطنية،مما يؤدي الى وجود ضغط كبير على الشركات العراقية وهذا يستعدي وضع الحلول من الاجراءات والسياسات الكفيلة بمواجهة هذا الواقع.

التوصيات:

1- ضرورة توفير بيئة مناسبة للاستثمار في القطاع الصناعي الكيمياوي، من خلال عدد من الاجراءات والسياسات التي تعمل على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع،وبما تساهم في تعجيل تنمية الاقتصاد الوطني.

2- ضرورة وجود برنامج وطني للتآهيل والتطوير على مستوى القطاع الصناعي ككل، يوضع من قبل وزارة الصناعة والمعادن العراقية وبالتنسيق مع بقية الوزارات، ويكون الهدف من هذا البرنامج هو تغيير الظروف المحيطة بالقطاع الصناعي،والهدف الاخر هو تدعيم قدرة الوحدات الصناعية على الانتاج والمنافسة.

4- العمل على التنسيق مابين مخرجات التعليم الجامعي والمهني وحاجات قطاع الصناعات الكيمياوية، من خلال توفير الملاكات العلمية من قبل الجامعات والمعاهد ذات الاختصاص في مجال اعداد الدراسات العلمية اللازمة لوضع الخطط الضرورية لتنمية القطاع المذكور، والعمل على تعليم وتدريب الملاك الفني على تشغيل التكنولوجيات والاساليب الحديثة في تشغيل معامل ومصانع قطاع الصناعات الكيمياوية.

5- اعادة هيكلة الشركات العامة العاملة ضمن قطاع الصناعات الكيمياوية،من خلال معالجة المعوقات الادارية والمالية بوضع هيكل مبسط لهذه الشركات وبما يقلل من الاجراءات الروتينية اللازمة لاجراء التعاملات مع هذه الشركات، ومعالجة البطالة المقنعة داخل هذه الشركات وذلك من خلال العمل على توزيع القوى العاملة الفائضة على القطاعات الاقتصادية التي تعاني من العجز في وجود هذه القوى،وبما يعمل في مرحلة لاحقة على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي في هذه الشركات.

6- معالجة مشكلة التقادم التكنولوجي الموجودة في الصناعات الكيمياوية للقطاع العام، من خلال فسح المجال للقطاع الخاص في الدخول كشريك لهذ القطاع، وتقديم الحكومة للتسهيلات اللازمة لنجاح هذه الشراكه من خلال الدعم القانوني والتشريعي، وتسهيل دخول التكنولوجيات الحديثة وبدون معرقلات كمركية، والعمل على تكييف وتوطين هذه التكنولوجيات وبما ويتلائم مع حاجة الصناعات الكيمياوية.

7- زيادة الانفاق الاستثماري الحكومي من خلال توجيه الواردات النفطية نحو الاستثمارات الانتاجية، والتي تعمل على زيادة الانتاج الحقيقي، وهذه الاستثمارات يجب ان تقوم وفق مبدأ الحاجة الضرورية ووفق الظروف والامكانات الموجودة في الاقتصاد العراقي.

8- ضرورة تفعيل قانون التعرفة الكمركية رقم (22) لسنة (2010)، نظراً لما لهذا القانون من ايجابيات فهو يعمل على حماية وتشجيع الصناعة الوطنية، اضافة الى عمله على الحد من استيراد المنتجات الصناعية ذات النوعية الرديئة.

المصادر والهوامش

1- للتفاصيل راجع:
د. مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان،2000، ص70.
2- د.عبد الوهاب مطر الداهري، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1990، ص53.
3- تم الحصول على عدد الشركات العامة من خلال الزيارة الميدانية وسؤال مدير الرقابة والاشراف للقطاع الكيمياوي في وزارة الصناعة والمعادن العراقية، ومن هذه الشركات الشركة العامة لصناعة البطاريات،الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية، شركة صناعات الاصباغ الحديثة، شركة ذات الصواري العامة للصناعات الكيمياوية، الشركة العامة للفوسفات، وغيرها من الشركات العامة.
4- وزارة الصناعة والمعادن العراقية، المديرية العامة للتنمية الصناعية، قسم التخطيط والدراسات.
5- United Nations Industrial Development Organization, International Yearbook of Industrial Statistics,Vienna,2010,P64.
6- Chris Stirling ,The Future of the European Chemical Industry ,KPMG International,2009,P4. Web site:
www.KPMG.com
7- موقع خاص بالاستثمار في فرنسا: www.investinfrance.org
8- لقد تم تحليل واقع قطاع الصناعات الكيمياوية (بالاسعار الجارية والثابتة) للمدة الزمنية (1995-2007)،وذلك حسب ماتوفر من بيانات صادرة عن وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للاحصاء.
9- للتفاصيل: د.فلاح خلف الربيعي، تحليل التغييرات في توجهات السياسات الاقتصادية في العراق، جامعة عمر المختار البيضاء، ليبيا،2010، ص25-26.للتنزيل:
http://mpra.ubu.ni-muenchen.de/28371/
10- تقرير منشور على الموقع الالكتروني لديوان الرقابة المالية العراقية:
http://www.bsairaq.net
11- المصدر السابق.
12- د.قويدري محمد، (واقع وآفاق أنشطة البحث والتطوير في بعض البلدان المغاربية)، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول (التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية)، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية/جامعة ورقة،الجزائر،2004،ص163-164.
13- للتفاصيل راجع: الموقع الالكتروني للمعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي:
www.iier.org
14- د.مولاي لخضر عبد الرزاق، ود.بونوة شعيب،دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية ((دراسة حالة الجزائر))، بحث منشور في مجلة الباحث التي تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير/جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد2009/7،2010،الجزائر، ص139-144.
الموقع الالكتروني للمجلة:
http://rcweb.luedld.net